EUI MIDDLE EAST DIRECTIONS

ROBERT SCHUMAN CENTRE

مراعاة الاقتصاد في اتفاق السلام الكولومبي: ما الذي فشل؟

ماريانو أغيري

تقرير مشروع بحثي
مارس 2022
2022/06

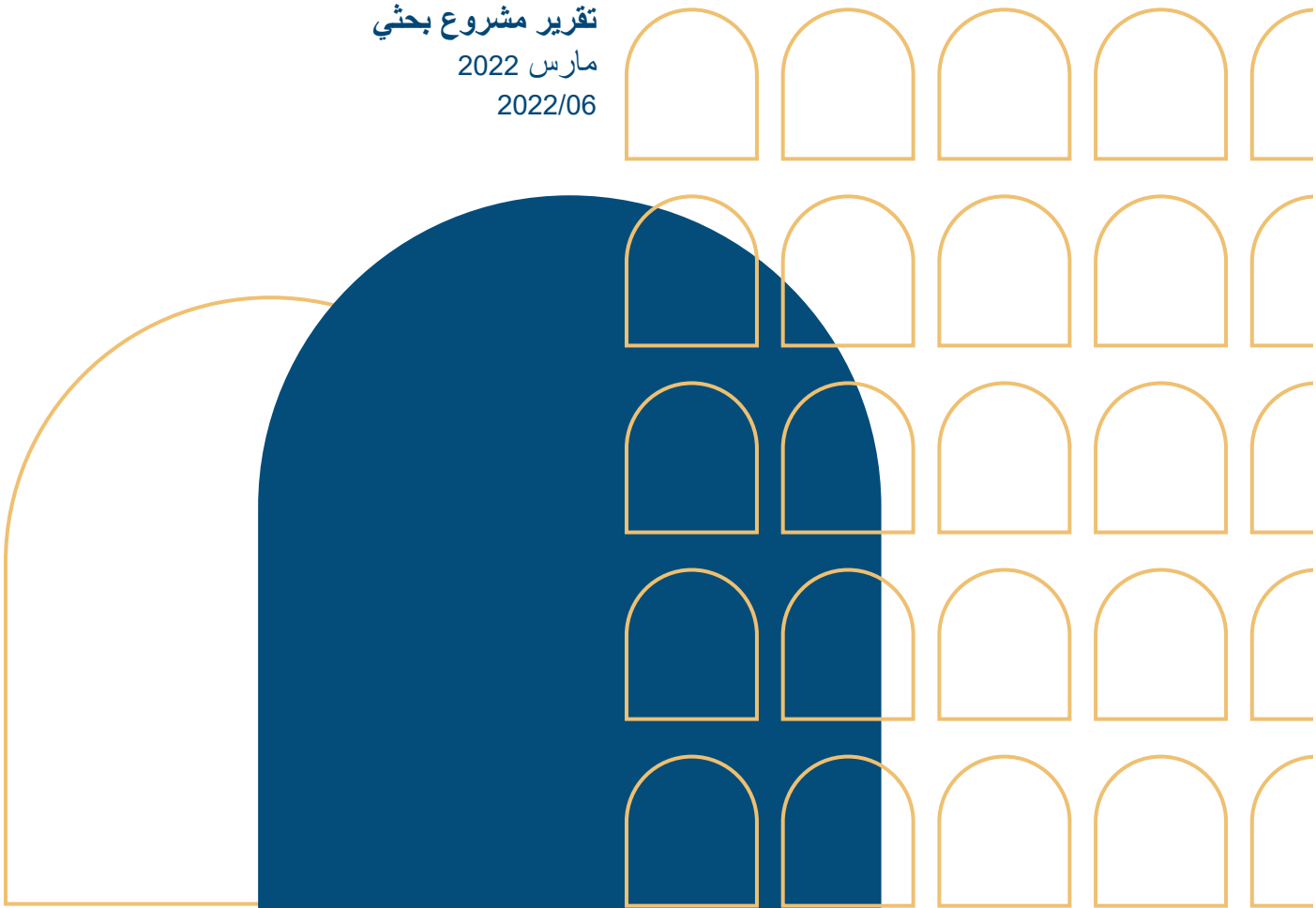

© European University Institute, 2022. All rights reserved.
Editorial matter and selection © Mariano Aguirre, 2022

This work is licensed under the Creative Commons Attribution 4.0 (CC-BY 4.0) International license which governs the terms of access and reuse for this work. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the series and number, the year and the publisher.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Published by
European University Institute (EUI)
Via dei Roccettini 9, I-50014
San Domenico di Fiesole (FI)
Italy

Funded by
the European Union

The European Commission supports the EUI through the European Union budget.
This publication reflects the views only of the author(s), and the Commission cannot
be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.

مراعاة الاقتصاد في اتفاق السلام الكولومبي: ما الذي فشل؟*

ماريانو أغيري**

* هذه الورقة البحثية هي جزء من سلسلة منشورات تم إعدادها في إطار "منصة الحوار من أجل السلام والاستقرار في ليبيا". يهدف المشروع إلى إنشاء منصة للحوار والتبادل بين القوى السياسية الرئيسية في ليبيا والباحثين الليبيين والدوليين والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي حول قضايا السياسة الرئيسية لمستقبل ليبيا.

** ماريانو أغيري هو زميل مشارك في تشاتام هاوس (لندن) وعضو في شبكة الأمن المستدام والشامل لمؤسسة فريدريش إيبرت (برلين - بوغوتا). كان مستشارًا أولًا لمكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في كولومبيا ومدير المركز النرويجي لحل النزاعات (NOREF).

تُرجمت هذه الورقة البحثية من الإسبانية على يد روزين ألين ميد.

الفهرس

ملخص تنفيذي 3

مقدمة 4

1. جذور النزاع الكولومبي 5

1.1 الموارد الطبيعية والفقر وعدم المساواة 5

1.2 دولة مركزية وضعيفة 5

1.3 النزاع على الأرض: السبب الأساسي ونتائج الحرب 6

1.4 الفجوة بين مناطق القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتلك الخاضعة لسيطرة الدولة 6

1.5 سياسة المخدرات والفساد والعنف 6

2. اتفاقية هافانا (2016): اتفاقية سلام مختلفة «ناجحة»؟ 7

2.1 بيئة مؤاتية بشكل عام 7

2.2 اتفاقية هافانا وأثرها على النزاع 9

3. من نص الاتفاقية إلى تنفيذها: ما الخطأ الذي حصل؟ 13

3.1 المعارضة السياسية والتغييرات في الحكومة 13

3.2 عودة الالتباس: تباين أهداف الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية 14

4. الفشل الرئيسي: التركيز على نزع السلاح والعدالة الانتقالية على حساب الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية وإصلاح قطاع الأمن 15

4.1 معارضة إصلاح القطاع الريفي 15

4.2 غياب عملية فعلية لإصلاح قطاع الأمن 16

4.3 استمرار الاقتصاد/الاقتصادات غير المشروع/المشروعة 18

الاستنتاجات والدروس المستخلصة 20

قائمة المراجع 22

ملخص تنفيذي

أدى نزاع عنيف بين الدولة وسلسلة من مجموعات العصابات المحاربة ذات الميول الشيوعية العازمة على الإصلاح الزراعي إلى تدمير كولومبيا في خلال العقود السبعة الماضية. فقد بدأت الحرب بسبب الملكية غير المتكافئة للأراضي، وتشكل جزئيًا إرث الماضي الاستعماري الإسباني. وكانت هناك أيضًا فجوة بين المناطق الحضرية (لا سيما العاصمة بوغوتا والمدن الأخرى ذات المستويات المتقدمة من التنمية) والمناطق الريفية (التي أهملتها الدولة إلى حد كبير وسيطر عليها مالكو الأراضي المحليون).

بدءًا من سبعينيات القرن الماضي، تزايد الإتجار بالمخدرات، حتى أصبح نشاطًا اقتصاديًا بدأ يجذب السياسيين والعصابات المحاربة وقطاعات أخرى من المجتمع. وعززت "سياسة المخدرات" الفساد والعنف بمختلف أشكاله، ما فاقم انتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة والفقر.

عالجت اتفاقية السلام التي وقعتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) وحكومة الرئيس خوان مانويل سانتوس في عام 2016 الإتجار بالمخدرات والتخلف الريفي، من بين قضايا أخرى. وجرى الاتفاق على سلسلة من الإجراءات لتحديث القطاع الزراعي، وإعادة الأراضي إلى المجتمعات التي طردت منها في سنوات الحرب، ومحاكمة الوسطاء في سلسلة إنتاج وتسويق المخدرات غير المشروعة.

نجحت اتفاقية السلام في نزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية وإنشاء آلية عدالة انتقالية مبتكرة. ولكن بعد خمس سنوات على توقيع اتفاقية السلام، لم تُنفَّذ الاتفاقات المعنية بالإصلاح الريفي وإعادة الأراضي ومعالجة مشكلة المخدرات. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى غياب الإرادة السياسية في حكومة إيفان دوكي الذي خلف سانتوس. فقد رفض دوكي الاتفاقية بصراحة، محاولًا حصرها بنزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية، كما عرقلت الهيكلية الاقتصادية للدولة والسياسة النيوليبرالية القوية تنفيذ الاتفاقية.

في حين أن تصميم اتفاقية السلام الكولومبية كان مبتكرًا، إلا أن نجاحها كان يتطلب اتفاقًا بين مختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومجتمع المانحين الدوليين. كان ذلك لينشئ "دائرة أمنية" تحميها من التغييرات السياسية ومن هجمات القطاعات التي تعتبر أن الاتفاقية ستجردها من امتيازاتها.

مقدمة

على مدى نصف قرن، شنت القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) حربًا - ريفية بشكل أساسي - ضد الدولة الكولومبية، في محاولة لفرض نظام شيوعي في البلاد. لم تكن القوات المسلحة الثورية الكولومبية الجماعة الوحيدة التي تستخدم أسلوب حرب العصابات في كولومبيا: فقد قاتلت جهات مسلحة أخرى الدولة، ومن بينها جيش التحرير الوطني (وتسميته المختصرة بالإسبانية ELN)، الذي حل في المرتبة الثانية. ولكن القوات المسلحة الثورية الكولومبية ضمّت أكبر عدد من المقاتلين وسيطرت على أجزاء هامة من كولومبيا.

وبعد خمسة عقود من الحرب وأربع سنوات من المفاوضات، وقعت الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية اتفاقية سلام في أكتوبر 2016.[1] تتضمن اتفاقية هافانا لعام 2016 تدابير سياسية هامة ينبغي اعتمادها، وتضع آليات عدالة انتقالية مبتكرة، وتعالج قضايا مهمة ترتبط بجذور العنف المنظم في البلاد، ولا سيما القضايا المتعلقة بالظلم وعدم المساواة في ملكية الأراضي في القطاع الريفي، فضلًا عن الاقتصادات غير المشروعة.

ولكن على غرار اتفاقيات السلام في البلدان الأخرى، تعالج الاتفاقية الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء النزاع بطريقة محدودة. تقدم اتفاقية هافانا سلسلة من الإصلاحات الهامة، لا سيما في القطاع الريفي، ولكنها تستعرضها بمعزل عن السياق الاقتصادي الأوسع نطاقًا في البلاد ونموذجها النيوليبرالي. فهي محدودة وغير محددة في تدابيرها الرامية إلى إصلاح الصلة بين النزاع المسلح والاقتصادات غير المشروعة.

بالإضافة إلى ذلك، حاول المفاوضون ربط الاتفاقية بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية وبالتزام من الدولة يقضي بأن تمتثل إداراتها المستقبلية لبنود الاتفاقية. ولكن عدم اعتماد ميثاق سياسي وطني موازٍ أو خطة إصلاح شاملة يشير إلى أن الكثير مما جرى الاتفاق عليه لم ينفَّذ أو يجري تنفيذه ببطء. وينطبق ذلك بشكل خاص على حكومة دوكي التي أعقبت إدارة سانتوس الموقِعة على الاتفاقية.

يجوز القول إن اتفاقية السلام غير قادرة على معالجة جميع العوامل الهيكلية التي تسبب النزاع المسلح. ولكن في كولومبيا، خلقت عملية السلام توقعات كبيرة لدى شرائح واسعة من المجتمع، إذ أملوا بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية. وكان من المفترض أن تشكل الاتفاقية الخطوة الأولى على درب الإصلاحات التي من شأنها إنهاء الحرب وتغيير العوامل الهيكلية التي تسببت بها. ولكن القيود المختلفة التي انطوت عليها اتفاقية السلام أعاقت تنفيذها الكامل.

تحلل هذه الورقة البحثية اتفاقية السلام الموقعة بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في عام 2016. في القسم الأول، تعرض الورقة السياق: الديمقراطية غير المكتملة والهشاشة المؤسسية الجزئية، فضلًا عن الظروف التي سهلت المفاوضات والاتفاقية بعد نصف قرن من النزاع العنيف. وفي الأقسام اللاحقة، تناقش الورقة البحثية الجوانب الأساسية للاتفاقية ونطاقها وعيوبها، لا سيما في مجال الإصلاحات الاقتصادية. تقوم هذه الورقة البحثية على تحليل اتفاقية السلام ومختلف الدراسات والتقارير المعنية بتنفيذها بين عامي 2017 و 2021، وتستند أيضًا إلى تجربة المؤلف المباشرة في أثناء إقامته كمستشار للأمم المتحدة في كولومبيا بين عاميْ 2017 و 2019، وعمله المتعلق بهذا البلد منذ عام 2002.

1 واصلت الجهات المسلحة الأخرى مثل جيش التحرير الوطني القتال.

1. جذور النزاع الكولومبي

1.1 الموارد الطبيعية والفقر وعدم المساواة

تعد كولومبيا من أغنى البلدان بالموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولكنها تضم 21.2 مليون شخص يعيشون في الفقر، ومن بينهم 15.1 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع.[2] وتُصنَّف أيضًا الدولة الثالثة من حيث عدم المساواة في أمريكا اللاتينية وتُعتبر من أكثر الدول التي تعاني من عدم المساواة في العالم.[3] فتفصل خطوط غير مرئية المجتمعات المستبعدة كليًا أو جزئيًا عن النخب وأوساطها من أصحاب الثروات الطائلة الذين تتوفر لهم إمكانية الحصول على سلع غير محدودة تقريبًا. ويرتبط أيضًا جزء من القطاع الخاص بالأسواق العالمية، ولا سيما تلك المعنية بالسلع الأولية.

يعزى عدم المساواة جزئيًا إلى جغرافيا كولومبيا الشديدة التجزئة وهيكليات استغلال الموارد وتوزيعها غير المتكافئ التي فرضها الاستعمار الإسباني بين عام 1499 والاستقلال في عام 1822. واستقدمت أيضًا الإمبراطورية الإسبانية الرقيق من أفريقيا إلى الأراضي التي ستصبح كولومبيا. وتخالط هؤلاء مع الغزاة الإسبان، فنتج عن هذا التخالط مجتمع "الميستيثو" الحالي الشديد التراتبية. وأُخضع السكان الأصليون وقُضي على جزء منهم.

بين عاميْ 1950 و 2019، ازداد عدد السكان ثلاث أضعاف من 12.6 مليون إلى 50.4 مليون. وأصبحت كولومبيا مجتمعًا حضريًا بشكل أساسي (ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في المدن من 31% إلى 72% في خلال الفترة عينها)، وظهرت طبقة وسطى متعددة المستويات.[4] ارتبط التحضر، من بين عوامل أخرى، بالنزوح القسري لأجزاء من السكان الذين هُجّروا من أراضيهم أو فروا من الحرب.

1.2 دولة مركزية وضعيفة

حضرت الدولة بطريقة جزئية أو منعدمة في أجزاء كبيرة من البلاد (حوالى 40% من الأراضي الوطنية مثلًا). كانت السلطة السياسية والإدارية تمارَس من العاصمة بوغوتا، ولكن تولّى تنفيذها زعماء محليون نافذون (caudillos). وكان لدى هؤلاء الزعماء المحليين مجموعات مسلحة خاصة بهم، واضطر موظفو الخدمة المدنية والسياسيون المحليون إلى "تقاسم السيادة"، بينما تعين على الرجال والنساء المحليين التفاوض بشأن مداخيلهم وبقائهم على قيد الحياة مع الجماعات الإجرامية.[5] وما زال هذا التقليد مستمرًا حتى هذا اليوم، مضعفًا بالتالي مبادئ الدولة الحديثة والاحتكار المشروع للقوة.

تشكّلت الدولة في جزء من الأراضي الوطنية ليس إلا،[6] ضم مقر الحزبيْن السياسييْن الرئيسييْن، المحافظ والليبرالي، اللذين كانا يتناوبان على السلطة كل أربع سنوات بين عاميْ 1958 و 1974. وأدى عدم التزامهما بالديمقراطية وبالتقدم الاجتماعي والاقتصادي لطبقة الفلاحين إلى إحباط سياسي.

---

2 المسح الوطني لجودة الحياة 2020، دائرة الإحصاءات الإدارية الوطنية (DANE)، 2 سبتمبر 2021. https://www.ccb.org.co/observatorio/Analisis-Economico/Analisis-Economico/Crecimiento-economico/Noticias/Principales-resultados-del-Indice-de-Pobreza-Multidimensional-y-de-la-Encuesta-de-Calidad-de-Vida-2020#:~:text=Para%20el%20a%C3%B1o%202020%2C%20en,7%2C5%25%20en%202020.

3 https://www.statista.com/statistics/980285/income-distribution-gini-coefficient-latin-america-caribbean-country/

4 https://www.dane.gov.co/files/comunicados/Dia_mundial_poblacion.pdf

5 للاطلاع على ملخص لهذه القضايا، مراجعة أغيري، ماريانو، "أجندة الاحتجاج الاجتماعي في كولومبيا: فرصة للتعاون الدولي؟"، دفاتر ديوستو لحقوق الإنسان، معهد حقوق الإنسان، جامعة ديوستو، بلباو، 2020. http://www.deusto-publicaciones.es/index.php/main/libro/1290

6 في القرن التاسع عشر، خاضت كولومبيا سلسلة من الحروب الأهلية وشهدت الكثير من الصراعات الإقليمية العنيفة.

1.3 النزاع على الأرض: السبب الأساسي ونتائج الحرب

ظهرت القوات المسلحة الثورية الكولومبية في نهاية عام 1950 كمجموعة عصابات محاربة ريفية مرتبطة بالحزب الشيوعي. وهدفت إلى الدفاع عن الفلاحين من ناحية، وإلى إيجاد حلفاء في مناطق كولومبيا الحضرية والوصول إلى السلطة من ناحية أخرى.

تمكنت القوات المسلحة الثورية الكولومبية تدريجيًا من السيطرة على الأراضي والسكان من خلال الاستمالة والإكراه وتقديم الخدمات والعمل من خلال نظام تسميه أرخونا "حكم الثوار".[7] أصبحت هذه الظاهرة ممكنة بسبب عدم قدرة الحكومات والنخبة على التوسع في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني والجريمة المنظمة.

تقاتلت العصابات، والجماعات شبه العسكرية، وجماعات الإتجار بالمخدرات، والنخب المالكة للأراضي، وشركات التعدين المتعددة الجنسيات، والفلاحون الذين جردوا من ممتلكاتهم، على الأراضي والموارد والمناطق. ووقعت المجتمعات الريفية في مرمى النيران بين هذه الجهات الفاعلة والقوات التابعة للدولة. واشتد العنف وتزايد عدم المساواة. ونتيجة ذلك، ترك ملايين الكولومبيين الريفيين منازلهم وأراضيهم وممتلكاتهم أو أجبروا على تركها، ووصلوا إلى المدن الكبيرة، وأثبتوا بذلك للسكان الحضريين التكلفة البشرية للنزاع.[8]

1.4 الفجوة بين مناطق القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتلك الخاضعة لسيطرة الدولة

لقد ظن قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية أنهم قادرون على إشعال فتيل التمرد انطلاقًا من المناطق التي وقعت حديثًا تحت سيطرتهم، إلا أن الديمقراطية كانت تترسخ في باقي أنحاء البلاد. كانت هذه الديمقراطية غير مكتملة ولكنها أدّت في الوقت عينه إلى توزيع السلطة بين النخب المحلية والإقليمية التي أقام بعضها روابط متنامية مع النظام الاقتصادي العالمي. ومن ناحية أخرى، كانت الدولة بحاجة إلى جهاز عسكري أقوى من أي وقت مضى للحفاظ على مناطق سيطرتها وقامت أيضًا بعمليات توغل عرضية إلى ما يسمى بـ "المناطق".

لقد عمل هذا النظام الديمقراطي غير الكامل (القائم إلى حد كبير على المحسوبية المحلية والوطنية) من خلال المطالب الاجتماعية. على مدى عقود، لم تشعر الفئات الأكثر حرمانًا في المجتمع الكولومبي أنها تستفيد من معركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية، باستثناء المجموعات المستمالة والمحمية والمقموعة التي تعيش في المناطق التي تغيب عنها الدولة. لقد انتظر معظم السكان الحكومة للوفاء بالتزاماتها أو مارسوا عليها الضغوط للوفاء بها. ولم يصبح قط مشروع العصابات المحاربة المتمثل بإنشاء جمهورية شيوعية بديلًا سياسيًا ذا مصداقية عن النظام القائم.

1.5 سياسة المخدرات والفساد والعنف

في سبعينيات القرن الماضي، أضيف الإتجار بالمخدرات والجماعات شبه العسكرية إلى هذا المزيج المعقد أصلًا. فسيطرت الجريمة المنظمة، المتمحورة حول الشخصيات والعشائر، على المناطق والسكان والدوائر الاقتصادية وفرضت نفوذها على القطاع السياسي، وقلصت بالتالي من سلطة الدولة والعصابات المحاربة.[9] وفي غضون ذلك، نظم مالكو الأراضي الريفيون ميليشيات (أو مجموعات شبه عسكرية) لمحاربة القوات المسلحة الثورية الكولومبية والعصابات المحاربة الأخرى، فأنشأوا تحالفات مع الطبقات العسكرية والسياسية.

7 أرخونا، آنا، حكم الثوار: النظام الاجتماعي في الحرب الأهلية الكولومبية، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، 2016.

8 جليل، هاني وأوبراين، إليزابيث، "الفشل في تحقيق سلام دائم جعل فيروس كورونا أسوأ في كولومبيا"، واشنطن بوست، 14 يونيو 2021. https://www.washingtonpost.com/outlook/2021/06/14/failure-forge-lasting-peace-made-covid-19-even-worse-colombia/ ; رييس، أليخاندرو، الإصلاح الريفي من أجل السلام، مناظرة، بوغوتا، 2016.

9 مراجعة ألفاريز، إدواردو، "الجريمة المنظمة المحلية: مشكلة يتم التقليل من شأنها في كولومبيا؟" مؤسسة أفكار من أجل السلام، 16 يناير 2017. ; حول الجريمة المنظمة، مراجعة https://www.urosario.edu.co/Observatorio-Colombiano-del-crimen-organizado/Inicio/ توسي، فرانشيسكو، "الجريمة المنظمة في كولومبيا: الجهات الفاعلة التي تدير صناعة المخدرات غير القانونية"، في باولي، ليتيسيا (محرر)، دليل أكسفورد للجريمة المنظمة، دار نشر جامعة أكسفورد، أكسفورد، 2014.

فرضت القوات المسلحة الثورية الكولومبية على كارتلات المخدرات ضريبة على أي أنشطة تنفَذ في المناطق الخاضعة لسيطرتها: تقوم هذه الخدمات على زراعة المحاصيل ومختبرات المخدرات وتصدير المخدرات. منذ تسعينيات القرن العشرين، بدأت القوات المسلحة الثورية الكولومبية بالسيطرة على دورة الأنشطة غير المشروعة بأكملها. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 40% و50% من دخلها كان يأتي من إنتاج المخدرات والاتجار بها.[10]

أخلت هاتان القضيتان بالنظام الاقتصادي والسياسي في البلاد وأدتا إلى ما يسمى "بسياسة المخدرات" (استمالة دوائر الإتجار بالمخدرات لأعضاء من الكونغرس والجهاز المؤسسي في الدولة). وأدى نزوح سكان الريف إلى استيلاء القوات شبه العسكرية على الأراضي، وتحولت بالتالي من ميليشيات إلى مالكة للأراضي. وفي خلال عقد، ترسخ دورها في المشهد السياسي.

اشتد العنف وتنوع، إذ قاتلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية والجماعات الأخرى القوات شبه العسكرية وقوات الدولة. عمومًا، أثرت هذه التطورات في مناطق متعددة، لا سيما تلك التي غابت عنها الدولة والتي توفرت فيها أفضل الظروف لزراعة نبتة الكوكا والتي سهل فيها إنتاج المخدرات وتصديرها.

واجهت القوات المسلحة الثورية الكولومبية مشاكل خطيرة، ولكنها كانت منظمة الصفوف وبسطت سيطرتها على الأراضي وسكانها وتمتعت أيضًا بإمكانية الوصول إلى الموارد عن طريق الابتزاز وتحالفاتها مع الكارتلات. وسمح لها كل ذلك بمواصلة حربها مع الدولة، ولكنها لم تكتسب سلطة الدولة.

خلقت هذه الجهات الفاعلة المتعددة، في إطار تفاعلاتها، مناخًا من العنف الشديد.[11] فقد كثر القتل الانتقائي والمذابح والتعذيب والعنف الجنسي والاختفاء القسري والخطف واحتجاز الرهائن وتجنيد الأطفال واستخدام الألغام المضادة للأفراد، وتطول هذه القائمة إلى حد كبير. ويطالب حاليًا ثمانية ملايين كولومبي وحدة العناية الشاملة وجبر الضرر للضحايا، بالتعويض.[12]

2. اتفاقية هافانا (2016): اتفاقية سلام مختلفة «ناجحة»؟

2.1 بيئة مؤاتية بشكل عام

في خلال رئاسة ألفارو أوريبي (2002-2010)، تمكن الجيش من طرد القوات المسلحة الثورية الكولومبية من المدن الكولومبية. وانخفض عدد مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية في عهده من 20000 إلى 8000 مقاتل، كما انخفض عديد جيش التحرير الوطني إلى النصف، من 3500 إلى 1500 عنصر. ونما الاقتصاد بفضل تعزيز الأمن وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع التنمية الاقتصادية. وتمتع أوريبي في نهاية عهده بنسبة تأييد بلغت 75 في المئة، ولكن إدارته ارتكبت انتهاكات خطيرة في مجال حقوق الإنسان ودعمت الجماعات شبه العسكرية اليمينية. ولم يقتصر الأمر على القوات المسلحة الثورية الكولومبية فحسب، بل شمل أيضًا المجتمع المدني والنقابات والمعارضة السياسية.[13]

10 روميرو سالا، مار، "الإتجار بالمخدرات في "السلام" الكولومبي"، esglobal.org، 30 إبريل 2019، https://www.esglobal.org/el-narcotrafico-en-la-paz-colombiana/.

11 وفقًا للمركز الوطني للذاكرة التاريخية، خلف النزاع المسلح بين عاميْ 1958 و 2018، 261219 قتيلًا. واختفى أكثر من 400000 شخص ووقع أكثر من 26000 شخص ضحية للاعتداء الجنسي.

12 إحصائيات النزاع المسلح في كولومبيا، المركز الوطني للذاكرة التاريخية، بوغوتا. https://www.centrodememoriahistorica.gov.co/micrositios/informeGeneral/estadisticas.html

13 سيلفا، ماريا أليخاندرا، "ألفارو أوريبي: الرجل الأخطر في السياسة الكولومبية" ، مجلس شؤون نصف الكرة الغربي ، 20 أكتوبر 2017. https://www.coha.org/alvaro-uribe-the-most-dangerous-man-in-colombian-politics/

تسلّم خوان مانويل سانتوس، وزير الدفاع السابق في عهد أوريبي، رئاسة البلاد من عام 2010 وحتى عام 2018، واتخذ في السنة الأولى من عهده قرارًا يقضي بالتوصل إلى اتفاق مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية لإنهاء الحرب. وأمل في أن يتمكن من عقد اتفاقية أخرى مع جيش التحرير الوطني في المستقبل.[14]

حصلت المفاوضات بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية والحكومة بفضل عوامل متعددة توفرت في السنوات السابقة. لقد ضعفت القوات المسلحة الثورية الكولومبية بعدما تعززت قدرات القوات المسلحة الكولومبية العملياتية والتكنولوجية والاستخباراتية بفضل الدعم الذي تلقته من الولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة المتحدة.[15] بالإضافة إلى ذلك، عُلق مشروعها السياسي بسبب التغييرات العميقة التي حدثت في المجتمع الكولومبي وبسبب علاقتها القمعية غالبًا مع القطاعات الريفية من المجتمع التي كانت تسعى إلى تمثيلها.

تيسرت أيضًا المفاوضات من خلال إنشاء سلسلة من مؤسسات الدولة، في السنوات التي سبقت المفاوضات، التي وفرت مساحة للحوار ولإطار مرجعي مؤسسي لمرحلة ما بعد النزاع. وأُنشأت لجنة السلام في عام 1982 وشكّل دستور عام 1991 نقطة مرجعية هامة في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية. وأُنشأت وحدة العناية الشاملة وجبر الضرر للضحايا، ووحدة إعادة الأراضي، والمركز الوطني للذاكرة التاريخية بموجب إطار قانون الضحايا (2011).

أرست إدارة سانتوس من جهتها الأسس في خلال مفاوضاتها مع وكالة الأراضي الوطنية (وتفويضها بتعزيز التنظيم الاجتماعي للملكيات)، ووكالة التنمية الريفية (لتشجيع مشاريع التنمية الشاملة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية)، ووكالة التجديد الإقليمي (لتنسيق مهام الحكومة في المناطق التي تحظى بالأولوية لتنفيذ الاتفاقية).[16]

وساعد أيضًا السياق الدولي في نجاح المفاوضات. فمنذ ستينيات القرن الماضي، اعتبرت واشنطن كولومبيا حليفتها الرئيسية في الحرب ضد العصابات المحاربة والكارتلات. ولكن حكومة باراك أوباما لم تعارض المفاوضات مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية وبقيت في الواقع الدبلوماسية الأمريكية بعيدة عن الأضواء. سهّل ذلك المفاوضات مع التنظيم المحارب، وواكبت الولايات المتحدة مجرياتها من خلال الدبلوماسية النرويجية التي لعبت دور الوسيط الرئيسي بين عاميْ 2012 و 2016.

على مدى أربع سنوات (2012-2016)، تفاوض مندوبو الرئيس سانتوس وقادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية بمساعدة الحكومتيْن النرويجية والكوبية. ونظرًا لتعقيد القضايا المطروحة، جرت عملية الاتفاق على النطاق والإجراءات والنص النهائي بسرعة نسبيًا.[17] وخلافًا لمحاولات التفاوض السابقة في كولومبيا، تكللت هذه المحاولة بالنجاح.[18] وعُقدت الآمال، داخل البلاد وخارجها، على هذه الاتفاقية لتصبح نقطة التحول التي تضع حدًا للنزاع العنيف القائم منذ عقود، فيحل السلام وتتحقق في نهاية المطاف المصالحة ويُطلق السلام عملية "تطبيع" البلاد.

14 سانتوس، خوان مانويل، المعركة من أجل السلام، بلانيتا ، بوغوتا، 2019.

15 في ما يخص موضوع المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة، مراجعة تقارير Colombia Peace، مكتب واشنطن لأمريكا اللاتينية (WOLA)؛ فرنانديز، بيلين، "إسرائيل وكولومبيا: العلاقة المميزة أكثر من أي وقت مضى"، ميدل إيست آي، 12 إبريل 2021. https://www.middleeasteye.net/opinion/israel-and-colombia-ever-more-special-relationship ماكيفوي، كيفن جون، "الحرب البريطانية السرية في كولومبيا"، جاكوبين، 15 نوفمبر 2018. https://jacobinmag.com/2018/11/uk-colombia-political-violence-bp-drug-war-counterinsurgency

16 كاباييرو، ليليانا، "مؤسسات الدولة التي تعزز السلام"، الوظيفة العامة، 2 إبريل 2018. https://www.funcionpublica.gov.co/eva/red/publicaciones/la-institucionalidad-estatal-que-le-da-fuerza-a-la-paz

17 بيرموديز ليفانو، أندريس (محرر)، مناظرات هافانا: نظرة من الداخل، معهد التحولات المتكاملة، بوغوتا، 2019.

18 عمليات السلام السابقة (القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني)، CIDOB، برشلونة، 2015، https://www.cidob.org/publicaciones/documentacion/dossiers/dossier_proceso_de_paz_en_colombia/dossier_proceso_de_paz_en_colombia/procesos_de_paz_anteriores_farc_ep_y_eln

2.2 اتفاقية هافانا وأثرها على النزاع

2.2.1 أهداف الاتفاقية

هدفت الاتفاقية في المقام الأول إلى: 1) إنهاء الحرب، 2) وتعزيز التغيير الاقتصادي والاجتماعي. وتضمنت في نسختها النهائية خمس نقاط رئيسية، تتناول:

- **الإصلاح الريفي، من منظور "السلام الإقليمي"**، وتنفيذ خطط تنمية النهج الإقليمي (تسميتها المختصرة بالإسبانية PDET) وتعزيز الدولة للمحاصيل البديلة عن المخدرات غير المشروعة في نطاق البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة (تسميته المختصرة بالإسبانية PNIS، النقطة 3 من الاتفاقية). تركز الاتفاقية على سلسلة من القضايا المركزية مثل إنشاء السجل العقاري. ويؤدي ذلك إلى تمليك الأراضي (شكلت هذه النقطة وسيلة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية لضمان حقوق الفلاحين في أراضيهم)، والاستخدام الاجتماعي للممتلكات الريفية، ووضع الأنظمة لإعادة الأراضي إلى الأشخاص الذين هُجّروا منها بطريقة عنيفة أو غير قانونية، وتنظيم حملات لتحديث القطاع الريفي.[19]

وقد شددت الاتفاقية على أهمية "اقتصاد الفلاحة الذي يقوم على أسس عائلية ومجتمعية، للتنمية الريفية"، وأكدت على الأوجه المختلفة لإقامة الجمعيات والتعاون وعلى تعزيز التنمية الريفية "في سياق العولمة وسياسة التكامل التي تقودها الدولة" أيضًا.[20]

نصت الاتفاقية على تنفيذ هذه السياسات عن طريق البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، وشملت: المساعدات الاقتصادية، وإنشاء البنية التحتية لربط المناطق المعزولة بالمراكز الحضرية، وتوسيع نطاق حضور الدولة لتقديم الخدمات العامة، ومحاكمة وسطاء الإتجار بالمخدرات والفساد.

- **مشاركة المقاتلين السابقين والمجتمع في السياسة**، من دون العنف والإكراه اللذين طبعا العقود الماضية. تشكّل القوات المسلحة الثورية الكولومبية حزبًا سياسيًا وتضمن الدولة أمن عناصر القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة والمجتمعات التي كانت تعمل فيها.

- **مكافحة الاتجار بالمخدرات**، وإيلاء اهتمام خاص لتعزيز سياسات المحاصيل البديلة للفلاحين الذين يضطرون إلى زراعة الكوكا نظرًا لعدم توفر خيارات أخرى.[21]

- **إنشاء نظام عدالة شامل لضمان احترام "حقوق الضحايا"** على أساس مبادئ الحقيقة والتعويض وعدم التكرار وسوابق العدالة الانتقالية من عمليات السلام المماثلة في العقود الأخيرة.

اتفق مفاوضو هافانا على استخدام نهج "العدالة التصالحية"، الذي يتضمن آليات قانونية تسمح بفرض عقوبات على الجرائم المرتكبة في خلال النزاع من خلال تنفيذ آليات خارج نطاق السلطة القضائي. من منظور هذه العدالة، من الضروري الاعتراف بالأضرار التي لحقت بالضحايا واحتياجاتهم، وبذل جهود نشطة لتشجيع الجناة على تحمل المسؤولية وتصحيح أخطائهم ومعالجة أسباب سلوكهم.

---

19 صرح وزير الزراعة السابق في إدارة سانتوس، خوان مانويل ريستريبو، قائلًا: "يشمل الإصلاح الريفي الشامل عدة تدابير أوصى البنك الدولي كولومبيا بتنفيذها منذ فترة معينة. من المثير للاهتمام رؤية كيف نتفق على الآليات الرئيسية لدولة ليبرالية مع مجموعة عصابات محاربة ماركسية، من أجل إعداد سياسة ضريبية حديثة وتعزيز التنمية الاقتصادية". مقتبس من بيرميوديز ليفانو، المرجع المذكور، ص 87.

20 الاتفاقية النهائية لإنهاء النزاع، ص. 10-13.

21 حشد الإتجار بالمخدرات نحو 5459 مليون دولار في الاقتصاد الكولومبي في عام 2018، أي ما يقارب 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وفقًا لمصادر حكومية. "ما الذي يحرك الإتجار بالمخدرات حتى تاريخه في الاقتصاد الكولومبي"، بورتافوليو، 4 يوليو 2018. https://www.portafolio.co/economia/lo-que-mueve-el-narcotrafico-en-la-colombiana-518709

بالإضافة إلى ذلك، أُنشئ نظام عدالة خاص أُطلق عليه اسم الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام (SJP) (تسميته المختصرة بالإسبانية JEP) مع نظام من الأحكام البديلة يرتكز على تحمل مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية. وعلى نحو مماثل، أُنشئت لجنة الحقيقة ووحدة البحث عن الأشخاص المفقودين (في عقود النزاع المسلح)، وتجري حاليًا اللجنة الأبحاث ومن المنتظر أن تقدم تقريرًا في عام 2022. وتهدف البيانات التي توفرها هذه اللجنة إلى الكشف عن الحقيقة والمساعدة على تحقيق التسامح والمصالحة. ولكن البيانات التي جمعتها لا يمكن استخدامها في سياق قانوني.

- **سلسلة من الإجراءات لتنفيذ الاتفاقية،** لا سيما في ما يتعلق بنزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية، والضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين، والمراقبين الدوليين.

تشمل الاتفاقية أيضًا ثلاث قضايا متداخلة (لم ترد كنقاط رئيسية):

- منظور النوع الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على دور المرأة في النزاع، والدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في تنفيذ الاتفاقية
- الفصل الخاص بالعرق، الذي يؤكد الأثر المحدد الذي خلفه النزاع المسلح على الشعوب الأصلية، ومجتمعات الكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي والغجر، والحاجة إلى التعويض عليهم
- قانون العفو.[22]

2.2.2 تحويل العنف

انطوى الهدف الأساسي لعملية السلام الكولومبية على وقف الحرب. ولكنها تعالج أيضًا القضايا الأساسية التي تسببت بالنزاع المسلح، وتضع الأسس الضرورية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع ومشاركتهم في السياسة من دون عنف، وتطبق نظام العدالة والحقيقة والتعويض وعدم التكرار للضحايا.

ومن المفارقات أن وضع حد للعنف ونزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية شكّل الجزء الأسرع في عملية التفاوض، على الرغم من تجربة الحرب المروعة، وكان العنصر الذي نُفِّذ على أفضل وجه في الاتفاقية. فقد وافقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية على آلية ثلاثية (الأمم المتحدة والقوات المسلحة الكولومبية والعصابات المحاربة) لجمع المقاتلين في خلال فترة انتقالية بين نهاية عام 2017 وعام 2018، ومن ثم تسليم أي أسلحة إلى الأمم المتحدة.

شملت الإنجازات الهامة للاتفاقية تراجع عدد الضحايا الجدد نتيجة النزاع المسلح بدرجة كبيرة منذ توقيعها. ولكن لم تتوقف جرائم القتل والتهديدات اللاحقة بالقادة الاجتماعيين والأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

لا تزال كولومبيا في حالة اضطراب سياسي واجتماعي مستمر. ويبرز ذلك في جرائم القتل المرتكبة بحق المقاتلين السابقين في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية والقادة الاجتماعيين (جرائم القتل الجماعي التي كانت شائعة في السابق أصبحت الآن اغتيالات تستهدف شخصيات معينة). وتشهد البلاد أيضًا تزايد نفوذ الجريمة المنظمة وتنوعها. وتقع اشتباكات عنيفة بين جماعات إجرامية والمنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ونظرًا لأعمال حرب العصابات التي يقوم بها جيش التحرير الوطني، توقفت المفاوضات مع هذه المجموعة.

أفاد تقرير صادر عن منظمة CINEP غير الحكومية (اللجنة الكولومبية للحقوقيين ومنظمات أخرى) أن عمليات القتل التي يتعرض لها القادة الاجتماعيون والمقاتلون السابقون في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية ينفذها قتلة مأجورون ومنشقون عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية وعناصر الجريمة المنظمة وحتى عناصر من القوات المسلحة.[23]

22 الاتفاقية النهائية لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، مكتب المفوض السامي للسلام، بوغوتا، 24 نوفمبر 2016.

23 منظمة CINEP غير الحكومية، ما هي الأنماط؟ اغتيال القادة الاجتماعيين في مرحلة ما بعد الاتفاقية، CINEP، بوغوتا، 2018. https://www./cinep.org.co/publicaciones/en/producto/cuales-son-los-patrones-asesinatos-de-lideres-sociales-en-el-post-acuerdo

من عام 2016 حتى ديسمبر 2020 (بدأت الاغتيالات عندما كان سانتوس في السلطة)، قُتل 513 من المدافعين عن حقوق الإنسان و 248 من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية.[24] وكان الكثيرون من القتلى قد قبلوا اتفاقية السلام ووافقوا مع مجتمعاتهم على وقف زراعة الكوكا وبدأوا بتلقي مساعدات من الدولة وإنتاج سلع أخرى. ولكن حكومة دوكي جمدت هذا البرنامج بحجة عدم توفر الأموال.[25]

2.2.3 الإنجازات والقيود في مجال العدالة الانتقالية

سعت الحكومة إلى تحقيق الإجماع حول هذيْن المفهوميْن المتعلقيْن بالسلام، وقامت برهانات سياسية كبيرة في ما يتعلق بالعدالة الانتقالية. فقد عملت الدولة مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية والمستشارين الدوليين من أجل وضع نظام يسمح لقادة العصابات المحاربة بأن يسلموا أسلحتهم من دون محاكمة بموجب نظام العدالة العادي (لتجنب السجن)، وأن ينفذوا عقوبات بديلة.

تعرقلت المشاركة السياسية (النقطة 2 من الاتفاقية) بسبب اغتيال القادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وبسبب عدم استعداد الحكومة لاتخاذ إجراءات فعالة للوقاية والتحقيق ومعاقبة الجناة. هذا وأفادت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أن "قائدًا اجتماعيًا واحدًا يُقتل كل 72 ساعة".[26]

أما بالنسبة إلى فصل الاتفاقية المتعلق بالضحايا، يُعد إنشاء نظام شامل للحقيقة والعدالة وعدم التكرار إنجازًا عظيمًا. تتولى الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام (الدعاوى بحق أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين والعسكريين، والمواطنين العاديين الذين يتطوعون ليحاكَموا في إطار هذه المحكمة الخاصة) التحقيق والملاحقة القانونية بشكل نشط. وفي الوقت عينه، بدأت لجنة الحقيقة ووحدة البحث عن الأشخاص المفقودين بتنفيذ مهامهما. ولكن الحكومة قطعت التمويل عن هذه المؤسسات وعرقلت عملها وانتقدتها، ولا سيما الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، على خلفية عرضها، وفق المزاعم، على القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية مخرجًا لتجنب عقوبات السجن.[27]

وتشعر مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي بالقلق من عدم تنفيذ الفصل المتعلق بالعرق من الاتفاقية. فقد ذكرت جماعة أكوبادورا للحقوقيين (Akubadaura Jurist Community) في تقريرها عن عدالة إعادة التوزيع والشعوب العرقية أن معظم التدابير المتعلقة بإعادة الأراضي وخطط التنمية الخاصة بالمجتمعات العرقية قد تأخرت أو لم تنفَذ.[28]

---

24 وفقًا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR).

25 تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حول وضع حقوق الإنسان في كولومبيا في عام 2020، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، جنيف، 2021. https://www.hchr.org.co/index.php/informes-y-documentos/informes-anuales/9562-informe-de-la-alta-comisionada-de-las-naciones-unidas-para-los-derechos-humanos-sobre-la-situacion-de-derechos-humanos-en-colombia-durante-el-ano-2020 ؛ مراجعة حملة "Con LÍderes Hay Paz"، مكتب واشنطن لأمريكا اللاتينية (WOLA)، واشنطن العاصمة، 2021. https://www.wola.org/es/2021/01/unete-a-la-historia-con-lideres-hay-paz/

26 "يتعرض قائد اجتماعي للاغتيال كل 72 ساعة، وفقًا للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام"، NODAL، 5 مارس 2021. https://www.nodal.am/2021/03/cada-72-horas-asesinan-a-un-lider-social-segun-la-jurisdiccion-especial-de-paz/

27 "دوكي متهم أمام الأمم المتحدة بوضع ‹عراقيل› أمام اتفاقية السلام"، إل تيمبو، 11 مارس 2019. https://www.eltiempo.com/politica/proceso-de-paz/acusan-a-duque-ante-onu-de-poner-obstaculos-al-acuerdo-de-paz-336178 ; "تقرير يكشف عن العقبات التي تعترض استقلال القضاء في كولومبيا"، مجموعة محامي خوسيه ألفير ريستريبو في بوغوتا، 1 يوليو 2021. https://www.colectivodeabogados.org/informe-revela-obstaculos-para-la-independencia-judicial-en-colombia/

28 جماعة أكوبادورا للحقوقيين، "ديون الدولة مع مجتمعات السود والسكان الأصليين"، إل إسبكتادور، 8 يونيو 2020. https://www.elespectador.com/colombia-20/paz-y-memoria/las-deudas-del-estado-con-las-comunidades-negras-e-indigenas-article/

وأفاد معهد كروك، المسؤول عن مراقبة التنفيذ النوعي والكمي للاتفاقية، في عام 2021 أنه تم إحراز تقدم في الموافقة على سلسلة من النقاط الواردة في الاتفاقية. ولكنه أشار أيضًا إلى " ثغرات قانونية ومالية لا تزال تحد من التنفيذ الشامل للاتفاقية".[29] ومن ناحية أخرى، أظهر تقرير نشره المراقب المالي العام للدولة في عام 2021 أنه في الفترة الممتدة من عام 2017 وحتى 2021، جرت الموافقة على متوسط قدره 65% من الموارد المخصصة لاتفاقية السلام. ولكن الموارد المخصصة لم تُنفَق بالكامل. وبالوتيرة الحالية، تشير التقديرات إلى أن تنفيذ الاتفاقية سيستغرق 26 عامًا وليس 15 عامًا كما كان متوقعًا في الأساس.[30]

2.2.4 استمرار المشاكل الاجتماعية

كان من المفترض أن تمهد الاتفاقية الطريق أمام الإصلاحات التي تتيح التغيير الاقتصادي والاجتماعي، لتعالج بالتالي بعض الأسباب الجذرية للنزاع الذي يعصف بالبلاد منذ أكثر من قرن وخصوصًا في الأعوام الخمسين الماضية. ولكن تنفيذها المحدود زاد الحاجة إلى الإصلاحات، لا سيما في مجال الخدمات الاجتماعية التي ينبغي أن تقدمها الدولة. وعلى الرغم من الموافقة على الإصلاح الضريبي، فهو لا يزال محدودًا للغاية من منظور تحسين التوزيع الاجتماعي للثروة.

نُظمت نتيجة ذلك مظاهرات متواصلة (سلمية بمعظمها) بين عاميْ 2019 و 2021 في مدن مختلفة في جميع أنحاء البلاد، وواجهتها الدولة بأعمال قمع. تشكل هذه المظاهرات، التي حدثت بشكل متكرر، استجابة لمجموعة واسعة من القضايا شملت: عدم المساواة وآثاره، والفساد، والافتقار إلى خدمات الصحة والتعليم العامة والشاملة (خصوصًا للشباب والفقراء والسكان الكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين).

في هذا السياق، خلّف وباء فيروس كورونا (كوفيد - 19) تأثيرًا مدمرًا منذ عام 2019. فقد ارتفع معدل الفقر في كولومبيا من 35.7% إلى 42%. ويعزى السبب بدرجة كبيرة إلى غياب تغطية الرعاية الصحية الشاملة وخصخصة الرعاية الصحية وعدم توفر الرعاية الصحية الحكومية في أجزاء كبيرة من البلاد.[31] وتعني أيضًا المستويات المرتفعة من العمالة غير النظامية (60% تقريبًا) أنه عند مواجهة صدمة مثل الوباء أو تراجع الطلب على السلع الأولية في خلال السنوات الأخيرة، يُحرَم ملايين الأشخاص من المساعدة أو الدعم الاقتصادي.[32]

حصلت أيضًا المظاهرات الاجتماعية بسبب الانتهاكات أو التأخير في تنفيذ اتفاقية السلام لعام 2016.

29 "تقرير معهد كروك الخامس حول اتفاقية السلام الكولومبية يظهر تقدمًا مستمرًا على الرغم من الشدائد"، معهد كروك لدراسات السلام الدولية، جامعة نوتردام، 25 مايو 2021. https://keough.nd.edu/fifth-kroc-institute-report-on-colombian-peace-agreement-shows-continued-progress-despite-adversity/

30 بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 24 سبتمبر 2021، ص. 2 https://colombia.unmissions.org/sites/default/files/n2125246.pdf

31 على سبيل المثال، تبيّن أنه "على الرغم من تغطية الرعاية الصحية الشاملة تقريبًا، لم يتحقق بعد ضمان الوصول الفعال إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. فهناك عقبات تحد من وصول السكان إلى الرعاية الطبية. وتشمل هذه العقبات الحواجز جغرافية الناجمة عن غياب المراكز الصحية والطواقم الطبية المتخصصة في المناطق النائية من البلاد حيث الكثافة السكانية الأدنى. وهناك أيضًا حواجز إدارية ومؤسسية مرتبطة بالبيروقراطية والقيود التي تفرضها شركات التأمين الصحي (EPS) (مثل رفض التراخيص أو تأخيرها) للحد من عرض الخدمات وخفض التكاليف"، المنتدى الاقتصادي، 15 أكتوبر 2019. https://focoeconomico.org/2019/10/15/barreras-de-acceso-a-servicios-de-salud-y-mortalidad-en-colombia/

32 "مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19): أثره على الفقر وعدم المساواة في كولومبيا"، جامعة جبال الأنديز، بوغوتا، 27 مايو 2020. https://uniandes.edu.co/es/noticias/desarrollo-regional/covid19-sus-efectos-de-pobreza-y-desigualdad-en-colombia

3. من نص الاتفاقية إلى تنفيذها: ما الخطأ الذي حصل؟

اتضحت سريعًا المشاكل والتأخير في تنفيذ الاتفاقية. وازداد التنفيذ صعوبة بسبب معارضة الحكومة الجديدة التي بدأت ولايتها في عام 2018.

نتجت هذه المشاكل من بيروقراطية الدولة ومشاكل التنسيق. كما أنها تعزى لجوانب الغموض لدى حكومة سانتوس في محاولتها إرضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية والقطاعات المؤيدة للسلام وتلك المعارضة للاتفاقية. ثم عمدت حكومة دوكي إلى إظهار التزامها بالاتفاقية للمجتمع الدولي من جهة وإرضاء قاعدتها الاجتماعية التي تعارضها من جهة أخرى. وتواجه أيضًا القضايا المتفق عليها في هافانا معارضة في الكونغرس.

3.1 المعارضة السياسية والتغييرات في الحكومة

منذ بدء المفاوضات الرسمية في عام 2012، واجهت إدارة سانتوس مشاكل خطيرة من جانب المعارضة، بقيادة الرئيس السابق أوريبي وحزبه اليميني المتطرف، الوسط الديمقراطي (Centro Democrático).

اكتسبت الهجمات زخمًا مع اقتراب استفتاء أكتوبر 2016 الذي قرر سانتوس الدعوة إليه. ونظرًا لمعارضة بعض شرائح المجتمع والقوات المسلحة، اعتبر الرئيس سانتوس أنه من الأفضل استشارة الشعب بشأن الاتفاقية. وقد خسر، على عكس ما أشارت إليه استطلاعات الرأي والتوقعات. وعارض أشخاص كثيرون، أكثر من نصف الذين صوتوا بقليل، تحوّل القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى حزب سياسي شرعي. وصوتوا أيضًا ضد العفو عن قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية ليتجنبوا عقوبات بالسجن.

منذ استلم إيفان دوكي وحزب الوسط الديمقراطي السلطة في عام 2018، اشتدت معارضة تنفيذ الاتفاقية والتغييرات الهيكلية في البلاد.

بموازاة ذلك، لم تدعم الحكومة الإصلاحات الضرورية في قضايا مثل الفقر، وغياب الفرص للشباب، والمسائل المتعلقة بكيفية منع فقدان موارد الدولة بسبب الفساد وهروب رأس المال والجريمة المنظمة.

بعد أكتوبر 2016، وافقت حكومة سانتوس على تعديل بعض أجزاء الاتفاقية. ولكن منذ ذلك الحين، لم توقف حكومة الوسط الديمقراطي هجماتها. فقد استخدمت الحرب ضد الاتفاقية في خلال الاستفتاء والحملات الانتخابية وعرقلتها في الكونغرس. وأخّر الوسط الديمقراطي منذ توليه السلطة جوانب مختلفة من تنفيذها.

على الرغم من أن الاتفاقية تحدد مهلة 15 عامًا لتنفيذها، إلا أن إدارة سانتوس كانت بطيئة في إعطاء الدفعة الأولية اللازمة لإطلاقها. ويعود ذلك إلى نتائج الاستفتاء التي أضعفت الحكومة، والتأخير الناجم عن بيروقراطية الدولة ومشاكل التنسيق، واقتراب الحكومة من نهاية ولايتها.

تعتبر حكومة دوكي وحركة أوريبي أن الأحكام البديلة التي عرضتها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في سياق العدالة الانتقالية غير مقبولة وتراها كأشكال خفية من العفو لا تستحقها القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وتفيد الحكومة أنه لا يجب "مكافأة" العصابات المحاربة بمقاعد في الكونغرس (في خلال الدورة الانتخابية الأولى، كما هو مرتقب في الاتفاقية) أو بدعم اقتصادي (في خلال مرحلة إعادة الاندماج). ومن ناحية أخرى، أكد وزراء ومستشارو دوكي أن حكومة سانتوس قدمت وعودًا والتزامات اقتصادية تبين أن الوفاء بها صعب.[33]

33 سيكلف تنفيذ الاتفاقية كولومبيا 129.5 تريليون بيزو بقيمته في العام المحدد (41 أو 42 مليار دولار أمريكي في عام 2016) بين عاميْ 2017 و 2031. راعى مكتب المراقب المالي العام الكولومبي (كونترالوريا، وكالة تدقيق مستقلة) التضخم وأسعار الصرف وزاد التقديرات في أغسطس 2021 إلى 146.7 تريليون بيزو بقيمته في عام 2020، مع مبلغ مماثل من الدولارات، على مدى 15 عامًا. واعتبارًا من مارس 2021، أنفقت كولومبيا حوالي 15 في المئة فقط من التكلفة المتوقعة. وبالوتيرة الحالية، يرى المراقب المالي العام أن تنفيذ الاتفاق في كولومبيا سيستغرق 26 عامًا. المصدر: آيزاكسون، آدم، "المسار ما زال طويلًا: تنفيذ اتفاقية السلام الكولومبية بعد خمس سنوات"، مكتب واشنطن لأمريكا اللاتينية(WOLA)، 23 نوفمبر 2021. https://www.wola.org/analysis/a-long-way-to-go-implementing-colombias-peace-accord-after-five-years/

هناك أيضًا مصالح أخرى. لا تريد شركات وأوساط سياسية وعسكرية كثيرة فتح تحقيق في مسؤولياتها السابقة وعلاقاتها الحالية بالجماعات شبه العسكرية وأعمال العنف. ويمكن أن يكشف عمل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ولجنة الحقيقة ووحدة المفقودين الستار عن مسؤولياتها.

وفقًا لنواب وأعيان مستقلين ومعارضين في الكونغرس الكولومبي، فإن أكثر من ثلث النقاط المتفق عليها في هافانا لم تمر عبر الكونغرس في كولومبيا. ويشير التقرير ذو الصلة إلى أن 38% من الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ اتفاقية السلام ما زالت معلقة.

3.2 عودة الالتباس: تباين أهداف الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية

واجهت إدارة سانتوس تحدي تحقيق توازن شبه مستحيل. تعيّن على الرئيس تقديم اتفاقية معتدلة إلى اليمين المتطرف والقطاعات المحافظة في المجتمع الكولومبي، واتفاق تحويلي للطرف الآخر المهتم بالتغيير الاجتماعي. وبالتزامن مع ذلك، قدمت القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى طاولة المفاوضات مع توقعات بحدوث تغيير جذري. ولكن مكانتها، من حيث القوة السياسية والعسكرية، كانت أضعف من أن تفرض هذه الرؤيا.

وقد أبلغ المفاوضون الحكوميون وفد القوات المسلحة الثورية الكولومبية بحزم منذ البداية أن الملكية الخاصة والنموذج الاقتصادي الرأسمالي وشرعية القوات المسلحة هي نقاط غير قابلة للتفاوض. وجرت المفاوضات على أرضية مختلطة ومبهمة، مع مطالب القوات المسلحة الثورية الكولومبية المتطرفة ووعي المفاوضين الحكوميين بالحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية. ومارست أيضًا الجماعات القوية اقتصاديًا ضغوطًا لمنع أي تنازلات لصالح القوات المسلحة الثورية الكولومبية وأي تغييرات في النظام الاقتصادي القائم.

نوقشت سلسلة من الإصلاحات الهيكلية في النظام المعمول به، ولكن لم يجرِ التطرق إلى السؤال الرئيسي المتعلق بملكية الأراضي (نقطة محورية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية). وبدلًا من ذلك، اكتفت الاتفاقية بالتوصية بتنظيم استخدام الممتلكات الكبيرة، وهو أمر لم ترغب حكومة إيفان دوكي في التعامل معه. ويعني عدم معالجة مسألة ملكية الأراضي عدم التطرق إلى قضايا عدم المساواة، والتجريد القسري من الملكية، والتهجير، وسندات الملكية المتداخلة (والمزورة في الكثير من الأحيان)، وغياب نظام تسجيل الأراضي والاستخدام الاجتماعي السيئ للأراضي الذي يفضل العائدات الريعية لمالكي الأراضي الإقليميين والوطنيين. ويشهد الناشطون الاجتماعيون الذين استمروا في الضغط من أجل تعديل النظام الجائر للملكيات الكبيرة ضمن إطار الاتفاقية أو خارجه، أعمال عنف القوات شبه العسكرية وما يصاحب ذلك من غياب حماية الدولة.

لا تنظم الاتفاقية على وجه التحديد كيفية استخراج الموارد الطبيعية (ومن يستفيد من عمليات الاستخراج المذكورة)، ويُستعاض عن ذلك بنظام راسخ يقوم على الفساد. ويبلغ الأمر ذروته في هروب رأس المال إلى الملاذات الضريبية، وفرض رسوم مفرطة أو قليلة على المبيعات للدولة، ونموذج ضريبي يقدم لطبقة رجال الأعمال والأثرياء إعفاءات متعددة.

تُعتبر الإشارات إلى الفساد في الاتفاقية عامة للغاية. فهي لا تتعمق في الروابط التي نشأت في خلال سنوات الحرب الأكثر مأساوية (بين عاميْ 1970 و 2000) بين الأفراد ومجموعات رجال الأعمال من جهة والجماعات شبه العسكرية والقوات المسلحة من جهة أخرى، وهي روابط ما زالت ربما قائمة اليوم.

وبالتالي، تحتوي الاتفاقية على تناقض ضمني، إذ تعزز الإصلاحات المتفق عليها مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية (التي أدت إلى توقعات عالية في قطاع المجتمع المؤيد للسلام) من دون التأثير على امتيازات النخبة. فهذا التوازن مستحيل وكان من الضروري عدم الإخلال بالنموذج الاقتصادي، وتنفيذ الإصلاحات، وإرضاء النخبة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والمجتمع المستقطب بشكل متزايد حول الاتفاقية. وكان الضرر الذي لحق بعملية السلام جسيمًا.

أدت اتفاقية السلام إلى توقعات عالية لدى شرائح كبيرة من المجتمع لم تدعم القوات المسلحة الثورية الكولومبية ولا أساليبها في الحرب. وشكّلت الاتفاقية عنصرًا رمزيًا أدى إلى تفاقم التوترات بين الجهات التي تسعى إلى التغيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتلك التي تفضل الحفاظ على الوضع الراهن.

قضى الحل الذي توصلت إليه حكومة سانتوس بتهميش جوانب "السلام الأوسع نطاقًا" من الاتفاقية والتركيز بدلًا من ذلك على "سلام أضيق نطاقًا". ويعني ذلك التخلي عن اتفاقية سلام قد تشكل الخطوة الأولى لإنهاء الحرب وتنفيذ سلسلة من الإصلاحات. وستقتصر بدلًا من ذلك الاتفاقية على نزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وسيتحقق بالتالي، رمزيًا، الاعتقاد (الذي يتشاركه أوريبي وأجزاء من المجتمع الكولومبي) بضرورة هزيمة القوات المسلحة الثورية الكولومبية وإجبارها على الاستسلام.[34]

4. الفشل الرئيسي: التركيز على نزع السلاح والعدالة الانتقالية على حساب الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية وإصلاح قطاع الأمن

في هافانا، جرى التفاوض بشكل مبتكر على العدالة الانتقالية ونزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وتُركت الركيزتان الاقتصاديتان (الإصلاح الريفي وقضية الاتجار بالمخدرات) في بعض قوائم الإصلاحات من دون ضمان قدرة حكومة سانتوس على تنفيذها في السنة ونصف السنة المتبقية لديها ومن دون ضمان رغبة الحكومات المستقبلية في القيام بذلك.

4.1 معارضة إصلاح القطاع الريفي

لم يُنفَّذ فعلًا إصلاح القطاع الريفي، علمًا أنه قضية رئيسية وسبب نسبة كبيرة من الظلم والعنف في البلاد. وشملت النقاط التي تأخر تنفيذها الإصلاح الريفي الشامل. تتلقى في الواقع المشاريع في مناطق خطط تطوير النهج الإقليمي (PDETs) (وهي المناطق الأكثر تضررًا من النزاع المسلح) تمويلًا أقل من مناطق أخرى من البلاد وتضم أيضًا عدد أقل من مشاريع البنية التحتية.

وعدت حكومة دوكي بتطوير السجل العقاري المتعدد الأغراض لتحديد أصحاب الأراضي وفي ظل أي ظروف. وفي عام 2019، لم تملك 94.32% من البلديات معلومات عن السجل العقاري أو لم تحدّث معلوماتها. بدأ تطبيق الإجراءات في عام 2020، ولكن مع التركيز على العقارات.[35]

من ناحية أخرى، تنص اتفاقية السلام على إعادة الأراضي وتخصيصها، إلى جانب قائمة طويلة من التدابير لتحديث القطاع الريفي وتمكين الفلاحين والأقليات. بالنسبة إلى النخبة الريفية، شكل ذلك تغييرًا جذريًا وبداية لعملية تغير امتيازاتها الاقتصادية وتصوراتها الهرمية للطبقات الاجتماعية. فبنظرها، من المهين حصول الفلاحين والمقاتلين السابقين والشعوب الأصلية والكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي على حق الملكية وتمتعهم بسلطة سياسية أكبر.

في خلال المفاوضات، اقترحت القوات المسلحة الثورية الكولومبية تطوير إصلاحات ريفية تقليدية، مع مصادرة الأراضي وتوزيعها على مجتمع الفلاحين. بالنسبة إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية، كان ذلك ضروريًا لأنه شكل أساس هويتها السياسية. فقد تعيّن علينا أن تُظهر لقواعدها الاجتماعية أنها توافق على التفاوض مقابل تحقيق إنجازات ملموسة. ولكن الحكومة لم تقبل هذا الاقتراح واقترحت بدورها سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تحديث القطاع الريفي القديم. ومع ذلك، قوبلت هذه المقترحات بمعارضة شديدة من أصحاب العقارات والأعمال الزراعية التقليديين.

34 غوتيريز سانين، فرانسيسكو، "تشابكات السلام"، في غارسيا فيليغاس، موريسيو (محرر)، كيف تتحسن كولومبيا؟، آريل/جامعة كولومبيا الوطنية، بوغوتا، 2018، ص 109.

35 مدينا، ماريا أليخاندرا، "السجل المساحي يتقدم، ولكن إلى أي مدى هو متعدد الأغراض؟"، إل إسبكتادور، 9 فبراير 2021. https://www./elespectador.com/economia/el-catastro-avanza-pero-que-tan-multiproposito-es-article

ارتبطت النقاط التي جرى الاتفاق عليها بالأنظمة التي اعتمدتها الحكومات السابقة، مثل استعادة الأراضي. وأدى إصلاح سانتوس للقطاع المؤسسي الزراعي في عاميْ 2014 و 2015 إلى إنشاء وكالة الأراضي الوطنية، ووكالة التنمية الريفية، ووكالة التجديد الإقليمي.[36]

وكما أشار غارسيا تروخيو، أدى إدماج الاتفاقية في سياسة الدولة إلى تطوير دينامية قائمة على المؤسسات والابتكار[37] من أجل تنفيذ تدابير توزيع طموحة. على سبيل المثال، هدف اقتراح إلى تخصيص ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي للفلاحين، وهذا أمر مهم بالنسبة إلى سانتوس والقوات المسلحة الثورية الكولومبية لإظهار التزامهم.

أثرت مشاركة وكالات حكومية متعددة وافتقارها إلى التنسيق والكفاءة سلبًا في الإصلاحات الريفية. ومن المفارقات أن عدم تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما في حالة الإصلاح الريفي، لم ينتج من عدم قدرة الدولة على التنفيذ، بل من استخدام آليات الدولة لعرقلة التنفيذ المذكور.

على ما يبدو، تعود السياسات الريفية التي تنفذها حكومة دوكي في المناطق الريفية التي كانت خاضعة لسيطرة القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بالفائدة على الشركات والجهات الفاعلة غير المشروعة. ولفت غراخاليس في أثناء كتابته عن "الحدود الزراعية" وبناء السلام بعد النزاع في كولومبيا، قائلًا: "فيما تسعى الجهات الفاعلة والفئات الاجتماعية المهيمنة جاهدة للحفاظ على نفوذها وتوسيع نطاقه، تميل التفاوتات التي نتجت أو تفاقمت من خلال الوسائل العنيفة إلى إعادة إنتاج ذاتها بطريقة سلمية ومؤسسية".[38]

4.2 غياب عملية فعلية لإصلاح قطاع الأمن

4.2.1 مشاكل إعادة الإدماج

انطوت إحدى نقاط الاتفاقية التي تم تنفيذها بالكامل على تسليم أسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (إلقاء السلاح، بحسب اللغة المستخدمة في النص). وأبدت الحكومة الاهتمام الأكبر ببند إعادة إدماج المقاتلين السابقين، ولكن التقدم بطيء ويطالب الكثيرون من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية الحكومة بالوفاء بالتزاماتها.[39] وتخلى 1000 مقاتل تقريبًا من أفراد العصابات المحاربة عن عملية السلام بسبب عدم إحراز تقدم في المقام الأول، وشكلوا منظمات منشقة.[40]

تشمل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة التي تتناولها اتفاقية السلام بشكل محدود الفصل المعني بإعادة إدماج 13049 من المقاتلين السابقين (الذين تعترف بهم الحكومة) في المجتمع. شمل ذلك عددًا كبيرًا من وكالات الدولة والإجراءات الإدارية للحصول على المساعدة الاقتصادية، وتُعتبر فرص العمل المستقبلية غير واضحة.

تنص الاتفاقية على التزام الدولة بتزويد هؤلاء المقاتلين السابقين بوثائق الهوية وبإمكانية الوصول إلى نظام الرعاية الصحية. وعلى نحو مماثل، ضمنت حصولهم على الحد الأدنى للأجور لمدة 24 شهرًا، وخصصت لهم مناطق في الأقاليم لإعادة التجمع والتنظيم (المساحات الإقليمية للتدريب وإعادة الدمج، تسميتها المختصرة بالإسبانية ETCR)، ودعمت سلسلة من المشاريع الإنتاجية التي تشملهم.

36 غارسيا تروخيو، أندريس، السلام والتنمية الريفية في كولومبيا، دراسات روتليدج في سياسة أمريكا اللاتينية، تايلور وفرانسيس، لندن، ص. 6، نسخة كيندل. استنادًا إلى ألبرتو، مايكل، الاستبداد وإعادة التوزيع: سياسة إصلاح الأراضي، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، 2015.

37 غارسيا تروخيو، المرجع ذاته، ص. 12.

38 غراخاليس، جاكوبو، "أرض مليئة بالفرص؟ الحدود الزراعية وسرديات السياسة والاقتصاد السياسي للسلام في كولومبيا"، فصلية العالم الثالث، 2020. https://www.researchgate.net/publication/340707109_A_land_full_of_opportunities_Agrarian_frontiers_policy_narratives_and_the_political_economy_of_peace_in_Colombia

39 "كولومبيا: المقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية يطلبون من الحكومة التقيد باتفاقية السلام"، دويتشه فيله، 2 نوفمبر 2020.

40 "المنشقون عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية. من هم؟ أين هم وماذا يفعلون؟"، جمعية أفكار من أجل السلام، بوغوتا، 2018. https://cdn.ideaspaz.org/media/website/document/5a567abca3064.pdf

حظيت هذه المشاريع بدعم من صناديق الدولة (تُناقَش قيمته سنويًا في الميزانية العامة)، والجهات المانحة الدولية، ومن الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام في كولومبيا (PTF) بتنسيق من الأمم المتحدة ووكالة إعادة الإدماج والتطبيع (ARN) والمجلس الوطني لإعادة الإدماج (تسميته المختصرة بالإسبانية CNR) الذي يتألف من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة. وتعتمد إعادة الإدماج أيضًا على المستشار الرئاسي الأعلى لتحقيق الاستقرار.

إن أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين الذين ينتمون إلى حزب العموم (الذي أُنشئ بعد عملية التسريح) وغيرهم من غير المنتمين ليسوا راضين. فهم يشكون من البطء وعدم التنسيق في تسليم الأراضي، والأموال المخصصة للمشاريع المجتمعية والفردية، والأمن الذي يجب أن تكفله الحكومة، مع الإشارة إلى وجود تداخل غير مفيد بين الوكالات الحكومية والجهات المانحة الدولية.[41]

تتضاعف المسؤوليات المتنوعة التي تضطلع بها الوكالات المختلفة بفعل البيروقراطية البطيئة أصلًا في الدولة الكولومبية والإجراءات المعقدة التي تجعل رصد التقدم صعبًا. وُضعت سلسلة طويلة من الخطوات، إلا أن عددها بحد ذاته يعقد في الكثير من الأحيان المحادثات بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والأمم المتحدة والمحللين، بما أنهم لا يستطيعون الاتفاق على المرحلة المناسبة في فترة زمنية معينة.

4.2.2 رؤيا القوات المسلحة الثورية الكولومبية لإعادة الإدماج

في البداية، أرادت القوات المسلحة الثورية الكولومبية أن تساهم المساعدة التي تقدمها الدولة والجهات المانحة الدولية في دعم المشاريع التي تسمح لها بالحفاظ على علاقة وثيقة مع المجتمعات المحلية في الأراضي التي قاتلت فيها. يعني ذلك أن العمالة والنشاط السياسي كانا ليسيرا يدًا بيد. وعارضت حكومة سانتوس هذا الخيار وشددت على إعادة الإدماج الفردي من خلال مشاريع إنتاجية غير مرتبطة بالضرورة بالمجتمعات ذات الصلة. وهذا ما أكدته أيضًا حكومة دوكي.

يتلقى الكثير من المقاتلين السابقين مساعدات للشركات الصغيرة (مثل إنتاج الجعة أو الملابس أو الأحذية)، ولكن احتمالات الاستدامة ضئيلة في هذه الحالة لأن مراكز الإنتاج تقع في أجزاء منعزلة من الريف والطرقات تكاد تنعدم عمليًا والبيروقراطية تعيق الوصول إلى الأسواق. وكما أشارت بعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر 2021، من بين 155 تعاونية للمقاتلين السابقين تعمل في البلاد اليوم، "يعمل 80% منها في مناطق ريفية نائية، ما يعرّضها بشكل خاص لانعدام الأمن".[42]

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن إعادة الإدماج في الحياة المدنية أمرًا سهلًا بالنسبة إلى الكثير من المقاتلين السابقين. تقدم بوغوتا والمدن الأخرى خيارات قليلة لتطوير الأنشطة وغالبًا ما يلاقي المحاربون السابقون رفضًا اجتماعيًا. وفي الكثير من الأحيان، تقتصر خيارات عملهم على شركات الأمن أو الانضمام إلى الجماعات المسلحة.

وفقًا للبيانات التي قدمتها وكالة إعادة الإدماج والتطبيع (ARN)، استفاد 6913 مقاتلًا سابقًا في يونيو 2021 من مشاريع إنتاجية، من أصل 12956 فردًا تشملهم عملية إعادة الإدماج. ويعني ذلك أنه بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية، لا يستفيد 53% تقريبًا من الموقعين على السلام من الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية لاستدامة إعادة إدماجهم الاقتصادي. ويضاف ذلك إلى غياب "استراتيجية تهدف إلى توليد أو تعزيز التعاون بين رجال الأعمال والموقعين على السلام".[43]

41 في بداية عام 2021، أنشأت الحكومة نظام إعادة الإدماج الوطني (تسميته المختصرة بالإسبانية SNR) الذي يشارك فيه أكثر من 28 كيانًا حكوميًا. بالإضافة إلى ذلك، يتهم قسم من القوات المسلحة الثورية الكولومبية أيضًا حزب العموم باحتكار العلاقة مع وكالة إعادة الإدماج والتطبيع (ARN). مراجعة فوريرو رويدا، سيباستيان، "القتال الداخلي في القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين"، إل إسبكتادور، 21 سبتمبر 2021. https://www.elespectador.com/colombia-20/paz-y-memoria/la-pelea-interna-en-las-antiguas-farc-por-la-reincorporacion-de-los-exguerrilleros/

42 المرجع عينه، ص. 7.

43 مارتينيز، هارولد، "ثلاثة تحديات لإعادة الإدماج فيما لا يُحكى كثيرًا عن الموقعين على السلام"، لا سيلا فاكيا، 7 أكتوبر 2021. https://www.lasillavacia.com/historias/historias-silla-llena/tres-retos-para-la-reincorporacion-cuando-poco-se-habla-de-los-firmantes-de-paz/

4.2.3 سوق عمل غير مؤاتٍ لإعادة الإدماج

تشمل العوامل التي لم تتناولها الاتفاقية والتي تؤثر بشدة في إعادة الإدماج، اتجاهات سوق العمل. بما أن المفاوضات لم تنظر في النظام الاقتصادي الحالي وبما أنه لم يتم إعداد تدابير مصاحبة للاتفاقية، يعاني الأفراد المعاد إدماجهم من عواقب السياسات الليبرالية الجديدة.

اتسمت اتجاهات اقتصاد السوق في كولومبيا بالنمو القائم على تصدير المواد الخام، وتعزيز الروابط مع السوق العالمية، وضبط الأجور القوي، وهشاشة سوق العمل، وتزايد العمالة غير النظامية (تغطي حوالى 60% من سوق العمل).[44] نظرًا لهذا الوضع ونظرًا أيضًا للطريقة التي تحل بها التكنولوجيا محل الوظائف البشرية، تقل احتمالات انضمام المقاتلين السابقين إلى القوى العاملة. وفي الوقت عينه، تقوم الجهات المانحة الدولية والدولة بتمويل المشاريع الإنتاجية القائمة على الأنشطة الزراعية التقليدية، ما يجعلها هشة للغاية وغير مستدامة مقارنةً بممارسات الأعمال التجارية الزراعية الحديثة التي تتنافس معها.[45]

4.3 استمرار الاقتصاد/الاقتصادات غير المشروع/المشروعة

4.3.1 عدم استبدال المحاصيل غير المشروعة

في ما يتعلق بالبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة (تسميته المختصرة بالإسبانية PNIS)، كان التقدم بطيئًا للغاية: تملك 5.3% فقط من العائلات المرتبطة به مشروعًا منتجًا. وبالتالي، لا يصل هذا البرنامج إلى المناطق التي تغيب عنها الدولة. من ناحية أخرى، لم يحصل سوى 15.1% من السكان الذين جرى تحديدهم كضحايا للنزاع على تعويض إداري. وبهذه المعدل، سيستغرق التعويض على جميع الضحايا 57.6 سنة.[46]

يرتبط هذا التقدم البطيء ارتباطًا مباشرًا بعدم تنفيذ القسم المعني بالإصلاح الريفي في الاتفاقية. فغياب إلى الخيارات الاقتصادية المتاحة للفلاحين وغياب البنية التحتية الحكومية يشجعان على استمرار زراعة الكوكا وتزايد الجريمة المنظمة. ويرد في تقرير من إعداد منظمة DeJusticia غير الحكومية ما يلي: "نظرًا للتحديات الهيكلية الكامنة في المجتمع الكولومبي، لا يمكن في معظم الحالات للدخل الناتج من المحاصيل البديلة أن يحل محل الدخل الناتج من المحاصيل غير المشروعة، وهذا يعني أنه ليس خيارًا مربحًا وشاملًا لعائلات الفلاحين التي تعاني أصلًا من أوضاع هشة".[47]

بالإضافة إلى ذلك، لم يوقف دوكي عمليًا برنامج الاستبدال فحسب، بل يضغط أيضًا لتغيير حكم صادر عن المحكمة العليا والمباشرة بتبخير محاصيل الكوكا بالغليفوسات. ويثير هذا التدبير جدلًا كبيرًا نظرًا للأثر الذي يخلّفه الغليفوسات على البيئة والبشر. فهذا الحل ليس فعالًا لأنه لا يعالج السبب الجذري للمشكلة، أي غياب الفرص الاقتصادية المتوفرة للفلاحين.[48]

44 ميساس أرانغو، جبريل، "النمو والإدماج الاجتماعي من أجل السلام الدائم"، محرر في غارسيا فيليغاس، موريسيو (محرر)، كيف تتحسن كولومبيا؟، آريل/جامعة كولومبيا الوطنية، بوغوتا، 2018، ص 375-390.

45 مونتيس، ألفارو، "الرجال الآلية تكسب الحرب: 2.8 مليون قد يفقدون وظائفهم في كولومبيا"، سيمانا، 20 يونيو 2020. https://www./semana.com/tecnologia/articulo/robots-y-desempleo-asi-sera-el-impacto-de-la-tecnologia-tras-la-pandemia/680888

46 للاطلاع على التقرير الكامل، مراجعة: "كيف يسير السلام، التقرير السادس لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام"، فبراير 2021. https://www.juanitaenelcongreso.com/post/sexto-informe-de-seguimiento-a-la-implementacion-del-acuerdo-de-paz

47 توريس، ناتاليا وكروز، لويس فيليبي، "خطط تنمية النهج الإقليمي والبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة: الحرب، الكوكا والسلام التحويلي"، منظمة DeJusticia، 23 نوفمبر 2020. https://www.dejusticia.org/column/los-pdet-y-el-pnis-la-guerra-la-coca-y-la-paz-transformadora/

48 آيزاكسون، آدم، "التبخير الجوي في كولومبيا: ضار وغير فعال"، مكتب واشنطن لأمريكا اللاتينية (WOLA)، 7 مايو 2015، واشنطن العاصمة. https://www.wola.org/es/2015/05/la-fumigacion-aerea-en-colombia-danina-e-ineficaz/ ; مقابلة مع آدم آيزاكسون: "تقدير مشكلة الإتجار بالمخدرات في الهكتارات المزروعة عن طريق الخطأ"، إل إسبكتادور، 22 نوفمبر 2020. https://www.elespectador.com/colombia-20/conflicto/medir-el-problema-del-narcotrafico-en-hectareas-cultivadas-es-un-error-adam-isacson-article/

4.3.2 نهج محدود تجاه الجريمة المنظمة

تركز اتفاقية السلام بشكل خاص على الإتجار بالمخدرات وتقترح سلسلة من التدابير لمساعدة الفلاحين على التوقف عن إنتاج الكوكا. ولكن الاقتصاد السياسي للنزاع المسلح في كولومبيا هو أكثر تعقيدًا وتنوعًا.

في ما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، من الصعب التأكد من الأثر الذي يحدثه على الاقتصاد الوطني. تقدر دراسات متعددة أنه يشكل ما بين 2% و3% من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد.[49] وتهدف الاتفاقية إلى دعم الفلاحين في إنتاج المحاصيل البديلة ومحاكمة الوسطاء بالطرق القانونية من خلال عناصر قوى الأمن، ولكنها لا تدقق في الروابط المحتملة بين شرائح معينة من القطاع الخاص والدولة من جهة والجريمة المنظمة من جهة أخرى.

لا يقتصر النشاط العنيف وغير المشروع على الاتجار بالمخدرات في كولومبيا. تحلل دراسة بقيادة أنجيليكا ريتبرغ الموارد الأخرى مثل القهوة والموز والزهور والزيت، وتسلط الضوء على مخاطر السياق الاجتماعي الاقتصادي الحالي، إذ تتعدد فيه الحوافز لاستمرار الجريمة. وتشير ريتبرغ إلى أن "انتشار الأسلحة على نطاق واسع، وتعدد المنظمات الإجرامية، واستمرار الاتجار بالمخدرات، ولا سيما توفر الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية التي أُدرجت على مدى عقود في ديناميات النهب والابتزاز اللذين تمارسهما الجماعات المسلحة، توفر جميعها فرصًا لاستمرار الجريمة والعنف، حتى بعد إلقاء الجماعات المتمردة أسلحتها".[50]

4.3.3 النفط وصلته بالنزاع المسلح

لا تُعد كولومبيا منتِجًا رئيسيًا للنفط (فهي تحتل المرتبة الثالثة والعشرين في قائمة المنتجين العالميين). ولكن صادرات النفط شكلت 52.7% من صادرات البلاد في عام 2014، غير أن الانخفاض في أسعار النفط أثر بشكل كبير في الصادرات وأعقب ذلك تخفيضات في الميزانية.[51] وكما هي الحال في النزاعات المسلحة الأخرى، تسبب النفط بالفساد وعدم المساواة وزود الكثير من الجماعات المسلحة بالموارد الاقتصادية.

لم يقبل الوفد الحكومي في هافانا اقتراح القوات المسلحة الثورية الكولومبية بإدراج موارد التعدين والطاقة في المفاوضات، على الرغم من اصلاتها المحتملة بالجماعات غير المشروعة وأعمال العنف. بالنسبة إلى الوفد الرسمي، كان يُفترض بالسلطات الوطنية والمحلية التعامل مع سياسات التعدين والطاقة، تحت إشراف المجتمعات المحلية. وكما يشرح هامبرتو دي لا كالي: "سياسة التعدين والطاقة هي ركيزة أساسية للإيرادات الضريبية الكولومبية كأداة للتنمية".[52]

بصورة عامة، حال فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة الجذور الاقتصادية للنزاع بجدية من دون أن تصبح اتفاقية السلام واقعًا معيوشًا. صحيح أن الاتفاقية توفر مبادئ توجيهية عامة لتجنب الوسطاء والفساد المرتبط بالإتجار بالمخدرات، كما أنها تنص على مبادئ توجيهية لتعزيز المحاصيل البديلة، إلا أنها تفتقر إلى مخطط شامل لتجنب المزايا الاقتصادية النسبية للاقتصاد غير المشروع. لا تشير الاتفاقية إلى الحاجة إلى التحقيق في الروابط بين الجريمة المنظمة والقطاع الخاص ومسؤولي الدولة ومحاكمة المسؤولين عن هذه الروابط. علاوةً على ذلك، فهي لا تعالج الجوانب الأخرى من الاقتصاد السياسي للنزاع المسلح. وينطبق ذلك بشكل خاص على أنشطة الجريمة المنظمة المتعلقة بالموارد الطبيعية القانونية الأخرى مثل النفط والذهب. ولذلك، ظل أثر الاتفاقية على المجتمعات محدودًا على الرغم من التوقعات الكبيرة التي رافقتها.

---

49 بيسيرا إليخالدي، لورا لوسيا، "تجارة المخدرات تصل إلى 19 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي في كولومبيا"، لا ريبوبليكا، 18 نوفمبر 2019. https://www.larepublica.co/economia/narcotrafico-pesa-hasta-19-billones-en-el-producto-interno-bruto-de-colombia-2933774

50 ريتبرغ، أنجيليكا، ليتريتز، رالف ج.، ناسي، كارلو، وديغو بريتو، خوان (محررون)، موارد مختلفة، نزاعات مختلفة؟ الاقتصاد السياسي دون الوطني للنزاع المسلح والجريمة في كولومبيا، جامعة لوس أنديس، بوغوتا، 2019. http://dx.doi.org/10.30778/2019.16

51 ريتبرغ وآخرون، المرجع المذكور، ص. 147-148.

52 دي لا كالي، ما تكشف في نهاية الحرب: شهادة كبير مفاوضي الحكومة الكولومبية في هافانا، ص. 162.

الاستنتاجات والدروس المستخلصة

تضم اتفاقية السلام الكولومبية لعام 2016 نقاطًا قيّمة للغاية. ويشير تقرير شامل صادر عن مكتب واشنطن لأمريكا اللاتينية (WOLA) أنها أساسية "لتكون كولومبيا دولة سلمية قادرة على فرض سيادة القانون وتوفير الخدمات الأساسية أينما يعيش مواطنوها. ومن شأن هذه النتيجة أن تؤتي بثمارها الغنية في ما يتعلق بالحد من الاقتصادات غير المشروعة وتعزيز استقرار المنطقة وديمقراطيتها".[53]

ولكن بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقية السلام، تبرز شكوك جدية حول مستقبلها. في حين أن الكثير من الباحثين أكدوا على أهمية إدراج العامل الاقتصادي في اتفاقيات السلام،[54] في كولومبيا كما في عدة بلدان أخرى، تباطأت العوامل الاقتصادية وهي تهدد بوقف تنفيذ الاتفاقية.[55]

تتضمن الاتفاقية المبرمة مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية سلسلة من الإصلاحات الهامة، لا سيما في القطاع الريفي والإتجار بالمخدرات. ولكن اتجاهات السياق الاقتصادي وغياب إصلاحات المتعلقة بالاتفاقية ومعارضة النخب الكولومبية أعاقت عملية السلام.

وفشلت الاتفاقية أيضًا في معالجة القضايا الرئيسية التي ينبغي أن ترافق تنفيذها، وتشمل عدم المساواة، ومكافحة الفساد ومختلف أشكال هروب رأس المال وغسيل الأموال، وغياب نظام ضريبي شامل وعادل، وضمان توسّع وجود الدولة تدريجيًا في المناطق التي تغيب عنها. علاوةً على ذلك، يشير غياب الميثاق السياسي الوطني أو خطة الإصلاح الشاملة إلى أن الكثير مما جرى الاتفاق عليه لم ينفَّذ أو يجري تنفيذه ببطء. وينطبق ذلك بشكل خاص على حكومة دوكي التي خلفت إدارة سانتوس.

توضح الاتفاقية أن الاتفاقات المستقبلية يجب أن تكون دقيقة بقدر الإمكان بشأن المسائل الاقتصادية، إذ يجب أن تتضمن "دائرة ثانية" من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية لحماية وتعزيز الأمن والقدرة على التنبؤ بما تم الاتفاق عليه. يتطلب ذلك اتفاق أصحاب المصلحة على مستويات مختلفة من السلطة (الأحزاب السياسية والدولة والقطاع الخاص الوطني والإقليمي والنقابات ومنظمات المجتمع المدني) على مواثيق الدولة، بدعم رسمي وغير رسمي من المجتمع الدولي.[56]

يجب ألا تتناول هذه المواثيق الإرادة السياسية بالامتثال ومراعاة التغييرات في الحكومة بعد الانتخابات فحسب، بل أن تؤكد أيضًا على التزام الحكومات بتنفيذ الإصلاحات لتجنب إعادة اندلاع النزاع المسلح. ويعني ذلك ربط اتفاقية السلام بالتنمية، والنماذج الاقتصادية المستدامة للبيئة، وحماية حقوق الإنسان والعمل، وتوفير السلع والخدمات، وتوفير فرص عمل مع إدماج التقنيات الجديدة في مسارات العمل.

ويتعين على مجتمع المانحين من جهته، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، استخدام الدبلوماسية وأمواله لتشجيع هذا النوع من المواثيق. ولا بد من التركيز بشكل خاص على الإصلاحات التي تصبح ضرورية عند انتهاء النزاع. في حالة كولومبيا، تميل الجهات المانحة إلى قبول القيود التي تفرضها حكومة إيفان دوكي. فهي تفترض أنه من الأفضل تنفيذ جزء من الاتفاقية على أن تُرفض تمامًا. ولكن هذا الأمر يقوض التنفيذ ككل ويخلّف عواقب وخيمة.

53 آيزاكسون، آدم، "المسار ما زال طويلًا: تنفيذ اتفاقية السلام الكولومبية بعد خمس سنوات"، مكتب واشنطن لأمريكا اللاتينية (WOLA)، 2021. https://www.wola.org/analysis/a-long-way-to-go-implementing-colombias-peace-accord-after-five-years/

54 مراجعة مثلًا وينمان، أكيم، "الأحكام الاقتصادية في اتفاقيات السلام وبناء السلام المستدام"، المفاوضات، المجلد 11، العدد 1، 2009، ص 43-61.

55 رونر، دومينيك، عوامل نجاح معاهدات السلام: مراجعة النظرية والأدلة، جامعة لوزان ومركز بحوث السياسة الاقتصادية (CEPR)، 19 ديسمبر 2018. https://www.unil.ch/de/files/live/sites/de/files/working-papers/18.08.pdf وودورد، سوزان، "الأولويات الاقتصادية لتحقيق السلام بنجاح"، في ستيدمان، ستيفن جون، روتشيلد، دونالد، كوزينز، إليزابيث (محررون)، إنهاء الحروب الأهلية: تنفيذ اتفاقيات السلام، لين رينر، بولدر، 2002، ص 183-214؛ كرامر، كريستوفر، "مسارات التراكم من خلال الحرب والسلام"، في باريس، رولان و سيسك، تيموثي د. (محرران)، معضلات بناء الدولة، روتليدج، أوكسون، 2009.

56 أنشأت الاتفاقية أيضًا لجنة مراقبة التنفيذ وتعزيزه والتحقق منه (CSIVI) المكونة من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية وأعضاء من المجتمع الدولي. لم تجتمع هذه اللجنة منذ فترة طويلة وهي تفتقر إلى القدرة على معاقبة مرتكبي أي انتهاك للاتفاقية.

قائمة المراجع

Acuerdo Final para la Terminación del Conflicto y la Construcción de una Paz Estable y Duradera, Oficina del Alto Comisionado de Paz, Bogotá, 24 November 2016.

Aguirre, Mariano, “La agenda de la protesta social en Colombia: ¿una oportunidad para la cooperación internacional?”, *Cuadernos Deusto de Derechos Humanos*, Human Rights Institute, University of Deusto, Bilbao, 2020. http://www.deusto-publicaciones.es/index.php/main/libro/1290

Alvarez, Eduardo, “El crimen organizado en lo local: ¿un problema subvalorado en Colombia?”, Fundación Ideas para la Paz, 16 January 2017.

Arjona, Ana, *Rebelocracy: Social Order in the Colombian Civil War*, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.

Bermúdez Liévano, Andrés (Ed.), *Los debates de La Habana: una mirada desde dentro*, Institute for Integrated Transitions, Bogotá, 2019.

Caballero, Liliana, “La institucionalidad estatal que le da fuerza a la paz”, Función pública, 2 April 2018. https://www.funcionpublica.gov.co/eva/red/publicaciones/la-institucionalidad-estatal-que-le-da-fuerza-a-la-paz

Centro Nacional de Memoria Histórica, “Statistics of the armed conflict in Colombia”, Bogotá. https://www.centrodememoriahistorica.gov.co/micrositios/informeGeneral/estadisticas.html

CINEP, *¿Cuáles son los patrones? Asesinatos de Líderes Sociales en el Post Acuerdo*, CINEP, Bogotá, 2018. https://www.cinep.org.co/publicaciones/en/producto/cuales-son-los-patrones-asesinatos-de-lideres-sociales-en-el-post-acuerdo/

Cramer, Christopher, “Trajectories of accumulation through war and peace”, in Paris, Roland and Sisk, Timothy D. (Eds.), *The Dilemmas of Statebuilding*, Routledge, London, 2009.

Departamento Administrativo Nacional de Estadística (DANE), “Encuesta Nacional de Calidad de Vida 2020”, 2 September 2021. https://www.ccb.org.co/observatorio/Analisis-Economico/Analisis-Economico/Crecimiento-economico/Noticias/Principales-resultados-del-Indice-de-Pobreza-Multidimensional-y-de-la-Encuesta-de-Calidad-de-Vida-2020#:~:text=Para%20el%20a%C3%B1o%202020%2C%20en,7%2C5%25%20en%202020

Fundación Ideas para la Paz, “Disidencias de las FARC. ¿Cuáles son, dónde están y qué hacen?”, Fundación Ideas para la Paz, Bogotá, 2018. https://cdn.ideaspaz.org/media/website/document/5a567abca3064.pdf

García Trujillo, Andrés, *Peace and Rural Development in Colombia*, Routledge Studies in Latin American Politics, Taylor and Francis, London, Kindle Edition.

Grajales, Jacobo, “A land full of opportunities? Agrarian frontiers, policy narratives and the political economy of peace in Colombia”, *Third World Quarterly*, 2020. https://www.researchgate.net/publication/340707109_A_land_full_of_opportunities_Agrarian_frontiers_policy_narratives_and_the_political_economy_of_peace_in_Colombia

Gutiérrez Sanín, Francisco, “Los enredos de la paz”, in García Villegas, Mauricio (Ed.), *¿Cómo mejorar a Colombia?*, Ariel/National University of Colombia, Bogotá, 2018.

Isacson, Adam, “A Long Way to Go: Implementing Colombia’s peace accord after five years”, Washington Office on Latin America (WOLA), 23 November 2021. https://www.wola.org/analysis/a-long-way-to-go-implementing-colombias-peace-accord-after-five-years/

Kroc Institute for International Peace Studies, “Fifth Kroc Institute Report on Colombian peace agreement shows continued progress despite adversity”, Kroc Institute for International Peace Studies, University of Notre Dame, 25 May 2021. https://keough.nd.edu/fifth-kroc-institute-report-on-colombian-peace-agreement-shows-continued-progress-despite-adversity/

Rettberg, Angelika, Leiteritz, Ralf J., Nasi, Carlos, and Diego Prieto, Juan, (Eds.), *Different resources, different conflicts? The subnational political economy of armed conflict and crime in Colombia*, Universidad de los Andes, Bogotá, 2019. http://dx.doi.org/10.30778/2019.16

Reyes, Alejandro, *La reforma rural para la paz*, Debate, Bogotá, 2016.

Rohner, Dominic, “Success Factors for Peace Treaties: A Review of Theory and Evidence”, Working Paper, University of Lausanne and CEPR, 19 December 2018. https://www.unil.ch/de/files/live/sites/de/files/working-papers/18.08.pdf

Romero Sala, Mar, “El narcotráfico en la ‘paz’ colombiana”, *esglobal.org*, 30 April 2019. https://www.esglobal.org/el-narcotrafico-en-la-paz-colombiana/

Thoumi, Francisco, “Organized Crime in Colombia: The Actors Running the Illegal Drug Industry”, in Paoli, Letizia (Ed.), *The Oxford Handbook of Organized Crime*, Oxford University Press, Oxford, 2014.

Torres, Natalia and Cruz, Luis Felipe, “Los PDET y el PNIS: la guerra, la coca y la paz transformadora”, DeJusticia, 23 November 2020. https://www.dejusticia.org/column/los-pdet-y-el-pnis-la-guerra-la-coca-y-la-paz-transformadora/

United Nations High Commissioner for Human Rights (ACNUDH), Report on the situation of Human Rights in Colombia in 2020, Geneva, 2021. https://www.hchr.org.co/index.php/informes-y-documentos/informes-anuales/9562-informe-de-la-alta-comisionada-de-las-naciones-unidas-para-los-derechos-humanos-sobre-la-situacion-de-derechos-humanos-en-colombia-durante-el-ano-2020

United Nations Verification Mission in Colombia, United Nations Secretary General Report, 24 September 2021. https://colombia.unmissions.org/sites/default/files/n2125246.pdf

Wenmann, Achim, “Economic Provisions in Peace Agreements and Sustainable Peacebuilding”, *Négotiations*, Vol. 11, No. 1, 2009.

Woodward, Susan, “Economic priorities for successful peace implementation”, in Stedman, Stephen John, Rothchild, Donald and Cousens, Elizabeth (Eds.), *Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements*, Lynne Rienner, Boulder, 2002.

doi:10.2870/59045
ISBN:978-92-9466-192-0
QM-06-22-178-AR-N

تقرير مشروع بحثي
مارس 2022
2022/06

Publications Office
of the European Union